

Press Release

AR22/2021

صندوق الأوبك يُحرز تصنيف جدارة ائتمانية بدرجة AA+ من وكالة "فيتش"

2 آب/أغسطس 2021: منحت وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني صندوق الأوبك للتنمية الدولية (صندوق الأوبك) تصنيفًا ائتمانيًا افتتاحيًا بدرجة AA+، مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وأشادت وكالة "فيتش" بالوضع الممتاز لرأسمال صندوق الأوبك ومستويات السيولة وجودة الأصول لدى الصندوق، باعتبارها نقاط قوة رئيسية داعمة للتصنيف. كما استند تقييم الوكالة إلى التنوع المتميز للقروض، والمكانة البارزة التي يتمتع بها الصندوق كدائن مفضل، بالإضافة إلى السياسات المتينة لإدارة المخاطر، ومستوى الخبرات الإدارية العالية لديه.

ورحّب الدكتور عبد الحميد الخليفة، المدير العام لصندوق الأوبك، بإعلان وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني، قائلاً إن الإعلان يمثّل شاهداً على سجل صندوق الأوبك الممتد منذ 45 عامًا في تحقيق نتائج إنمائية ناجحة تتوافق مع التزام هذه المنظمة الدولية بمجال التعاون مع البلدان النامية.

وقال الدكتور الخليفة: "إن هذه النتيجة الإيجابية تأتي في وقت يتطلب بصفة خاصة اتباع أساليب مبتكرة ومتضافرة لتمويل التنمية العالمية. وقد مكّنتنا الدعم الثابت من دولنا الأعضاء على مدى أكثر من 45 عامًا من تلبية الاحتياجات المتطورة للبلدان الشريكة لنا. وبفضل هذا التقييم، أصبح صندوق الأوبك في وضع أفضل للعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية، وتقديم دعم إنمائي فعّال وطويل الأجل لملايين الأفراد ممن هم بحاجة حاليًا إلى الحلول الإيجابية."

وقال مساعد المدير العام للعمليات المالية لصندوق الأوبك، السيد طارق شرلالة: "إن هذا التصنيف القوي سيتيح لصندوق الأوبك مرونةً ماليةً كبيرةً، وسيمكّننا من توفير قيمة مضافة أعلى لدولنا الأعضاء والدول الشريكة لنا، وبنهاية المطاف زيادة تعزيز الأثر الإنمائي للصندوق وسجله الحافل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة حول العالم."

لمحة عن صندوق الأوبك

صندوق الأوبك للتنمية الدولية (صندوق الأوبك) هو المؤسسة الإنمائية الوحيدة المفوضّة عالمياً التي تقدّم التمويل من الدول الأعضاء إلى الدول غير الأعضاء. وتعمل المنظمة بالتعاون مع البلدان الشريكة ومع مجتمع التنمية الدولي على تحفيز النمو الاقتصادي والتقدّم الاجتماعي في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل حول العالم. وقد أنشئ صندوق الأوبك من قبل الدول الأعضاء في الأوبك في عام 1976 بتفويض متميّز هو: دفع عجلة التنمية ودعم الفئات السكانية المختلفة وتمكين الأفراد. ويتمحور عملنا حول الأفراد، مع التركيز على تمويل المشاريع التي تلبي الاحتياجات الأساسية، مثل الغذاء والطاقة والبنية التحتية وإيجاد فرص العمل (بالأخص فيما يتعلق بالمنشآت البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة) وكذلك توفير المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم. وقد اعتمدنا حتى الآن مبالغ تزيد قيمتها على 22 مليار دولار أمريكي تمثّلت بعمليات في أكثر من 125 دولةً شريكاً بتكلفة إجمالية تقديرية للمشروعات تبلغ 187 مليار دولار أمريكي. وتهدف رؤيتنا إلى عالم تكون فيه التنمية المستدامة حقيقة واقعة للجميع.